من بينها نساء ومعظمها معصوبو العينين

نوفل لـ«الوطن»: اكتشاف ٥٠ جثة في مقابر جماعية في التل في ريف دمشق

محمد منار حميجو

كشف رئيس الهيئة العامة للطب الشرعي السابق في سورية حسين نوفل أن عدد الجثث التي اكتشافها في التل بلغ ٥٠ جثة معظمها توفيت بإطلاق الرصاص عليها حتى أن بعضها وجدت والجمجمة معصبة بقطعة قماش مكان العينين ما يدل على أنها قتلت وهي معصبة العينين.

وفي تصريح لـ«الوطن» قال نوفل: إن من بين الجثث نساء إلا أنه لم يحدد العدد بعد، مؤكداً أن عمليات البحث ما زالت مستمرة ومن ثم فإنه من المتوقع إيجاد جثث أخرى غير التي تم اكتشافها أخيراً. وشكلت عدلية ريف دمشق لجنة للبحث عن المقابر الجماعية في ريف دمشق فكانت البداية من التل على أن تستكمل عمليات البحث في مناطق أخرى مثل المعضمية وداريا.

وبيّن نوفل أن جميع الجثث المكتشفة هي من المدنيين وأنها قتلت في فترة زمنية واحدة تتراوح ما بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣، مشيراً إلى أنه لم يتم التعرف على أي جثة حتى اللحظة.

وأضاف نوفل: إنه تم نقل الجثث إلى مشفى المواساة للتعرف عليها وحالياً تتم دراستها بشكل دقيق عبر فريق من المختصين ببرنامج الاستعراف، مؤكداً أن هذا البرنامج لعب دوراً كبيراً في التعرف على الجثث المجهولة.

وأشار نوفل إلى أنه تم التعرف على الكثير من الجثث ما ساهم إلى حد كبير في معرفة بعض المفقودين الذين فقدوا في سنوات سابقة ولم يعرف عن مصيرهم شيئاً.

ونوه نوفل بأن البحث في داريا ما زال مقتصراً على الأبنية فقط وإن فتح المقابر الجماعية فيها يحتاج إلى موافقة القضاء المدني ولا سيما أن الملف فيها تم تقسيمه إلى ثلاثة أقسام شهداء الجيش وهم من اختصاص القضاء العسكري والمدنيين وهو من اختصاص القضاء العادي وقتلى المسلحين وهو على الأغلب من اختصاص القضاء العسكري.

وأضاف: إن البحث في داريا ما زال مقتصراً على شهداء الجيش ولم يتم فتح المقابر المدنية حتى الآن، متوقعاً أنه خلال فترة قريبة يتم العمل على ذلك.

التجار الذين باعوا الاستهلاكية مواد منتهية الصلاحية «ملزمون» باستبدالها

محمود الصالح

دعا وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك الدكتور عبد الله الغربي المؤسسة السورية للتجارة للعمل لمعالجة موضوع المواد المنتهية الصلاحية في مستودعاتها وفق آلية محددة واضحة.

وشدد الغربي في قرار صادر عنه أمس على أن تكون آلية المعالجة عبر جرد المواد بشكل دقيق من لجنة برئاسة دائرة الرقابة الداخلية وعضوية ودوائر منافذ البيع والدوائر التجارية والقانونية بالفرع، وأن يتضمن الجرد وضع جدول يوضح اسم المادة ومواصفاتها والجهة التي أبرمت العقد وتاريخ العقد ورقمه واسم المورد وعنوانه والكمية الإجمالية للعقد والكمية المبيعة والكمية المنتهية الصلاحية وسعر الشراء وسعر البيع للمستهلك.

وجاء في قرار وزير التجارة الداخلية الذي حدد ١٥ يوماً من تاريخه لموافاة مديرية المواد والأمن الغذائي بالوزارة بجدول يتضمن المواد والإجراءات المتخذة، أن يتم تجميد جميع المواد المنتهية الصلاحية بمستودع واحد بكل فرع من فروع المؤسسة السورية للتجارة، وتوجيه كتاب للمورد لاستبدال المواد بمواد أخرى مطلوبة للفرع، وتقدر قيمة المواد المنتهية الصلاحية حسب أسعار المبيع للمستهلك حصراً من دون أن يكون للمورد حق الاعتراض، وفي حال عدم قبول المورد بذلك أو عدم مراجعته للمؤسسة ضمن المدة المحددة يتم إتلاف المادة بحضور مندوبين عن حماية المستهلك وينظم محضر بذلك وتتخذ الإجراءات القانونية بحق المورد.

وعلى نحو متصل أصدر وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك قراراً آخر أمس يوجب على بائعي مادة الغاز المنزلي بالإعلان عن سعر أسطوانة الغاز بشكل واضح والالتزام به والتقيد بتوزيع المادة حسب الدور ووفق سجل حركة مادة الغاز، كما يقضي بفتح محالهم يومياً عدا أيام العطل الرسمية لتلقي طلبات المواطنين لمدة ٧ ساعات على الأقل، ووضع لوحة على واجهة المحل أو المستودع تشير بوضوح إلى اسمه وعنوانه التجاري، محذراً في قراره بائعي الغاز بالمفرق من بيع الاسطوانات بالجملة أو وضعها في غير الأماكن المرخصة لذلك أو تعبئة بوابير الغاز في المحل نفسه أو بيع أسطوانات الغاز ناقصة الوزن ومنع استخدام الغاز المنزلي للأغراض الصناعية وخاصة استخدامه في المطاعم بجميع أنواعها ومسمياتها.

وطالب وزير حماية المستهلك أيضاً مزاولي مهنة الاتجار بالزيوت والشحوم المعدنية بالإعلان عن أسعار موادهم بشكل واضح والتقيد بالسعر المحدد أصولاً ووضع لوحة على واجهة المحل سواء كان ضمن محطة لتوزيع المحروقات أم محلاً تجارياً أم محطة غسيل وتشحيم السيارات، تشير بوضوح إلى عنوانه واسمه التجاري.

وأكد الوزير أنه سيتم اتخاذ أقصى العقوبات الرادعة بحق مخالفي أحكام هذا القرار استناداً إلى قانون التجارة الداخلية وحماية المستهلك رقم ١٤ لعام ٢٠١٥.

النقل للمواطنين : «فهمتونا غلط»!!

قرار الحكومة خاص بالسيارات «المصفحة» وهذا النوع من الصعب استيراده

فادي بك الشريف

مع الارتفاع الكبير بأسعار سوق السيارات في سورية والتي بلغت أضعافاً مضاعفة مقارنة مع أسعارها ما قبل الأزمة، فهم الكثير من المتابعين أن قرار الحكومة الصادر حديثاً الخاص باستيراد سيارات الركوب الصغيرة سوف يؤثر بشكل كبير وفاعل في خفض أسعار السيارات محلياً وتحقيق نوع من المنافسة في سوق هذا النوع من السيارات، كما من الممكن أن يساهم السماح باستيرادها بالتخفيف من حدة الارتفاعات الجنونية للسيارات بمختلف أنواعها والتي يحتاج الموظف في الدولة لراتب عمل ١٥ سنة وأكثر لشراء أي سيارة جديدة مع اختلاف سلم الأولويات الحياتية خلال الأزمة.

مصادر مسؤولة في وزارة النقل السورية بينت في تصريح خاص لـ«الوطن» أن قرار الحكومة فهم بشكل خاطئ، إذ إن المقصود بالقرار سيارات الركوب الصغيرة (السياحية) المصفحة الجديدة أو المستعملة، وهذه السيارات بمواصفات خاصة، ورسومها الجمركية لا تقل عن ٥٠ مليون ليرة سورية، ومن الصعب استيراد هذا النوع من السيارات.

وأكدت المصادر أنه لم يراجع أحد مديريات النقل لتسجيل السيارات حتى الآن، مع التوضيح أن تكلفة السيارة خارج القطر حسب نوع السيارة والشركة المصنعة يتراوح بين ٧٥ ألفاً و١٥٠ ألف دولار.

وقالت المصادر: إن استيراد المركبات بشكل عام انخفض أكثر من ٩٠٪ عن ما قبل الأزمة، وحتى أن استيراد السيارات السياحية الصغيرة غير المصفحة لا يتجاوز عدد أصابع اليد، علماً أنه قبل الأزمة كان يتم استيراد مختلف أنواع المركبات ويتم تسجيل أكثر من ١٥٠ ألف مركبة سنوياً في مديريات النقل في سورية.

وفي نص قرار رئيس مجلس الوزراء اشترط أن تكون السيارات عاملة على البنزين، كما يتم تسوية أوضاع سيارات الركوب الصغيرة السياحية المصفحة المدخلة إلى القطر بصورة غير نظامية أو المدخلة بموجب بيانات إدخال مؤقت قبل تاريخ نفاذ المرسوم التشريعي رقم ١٢ الخاص بالرسوم الجمركية والغرامات المتعلقة بالسيارات المصفحة، والقاضي بفرض رسوم على إدخال سيارات الركوب الصغيرة (السياحية) المصفحة بصرف النظر عن سعة محركاتها، رسم جمركي يعادل (٧٠٪) من قيمتها وما يترتب من رسوم أخرى.

ونص القرار على قيام أصحاب هذه السيارات بمراجعة الأمانات الجمركية المختصة لتقديم طلباتهم للاستفادة من أحكام المرسوم مصطحبين سياراتهم مع الوثائق التي تثبت ملكيتهم لها وفاتورة الشراء وكافة الوثائق اللازمة لتحديد قيمتها.

وبموجب القرار الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه، تقوم لجنة من الجمارك بالكشف على السيارة وتقديم جميع المعلومات المتعلقة بها (نوع وطراز السيارة- سعة المحرك - مع استطاعته- المنشأ- رقم الشاسيه) وذلك خلال يوم واحد، على أن تحال هذه المعلومات مع طلب صاحب العلاقة وكل الوثائق المتوفرة إلى لجنة تسعير السيارات في المديرية العامة للجمارك التي تقوم بتحديد قيمة السيارة، تمهيدا لاستصدار إجازة الاستيراد الخاصة بها من قبل مديرية الاقتصاد والتجارة الخارجية المختصة، ويقوم صاحب السيارة بعد صدور إجازة الاستيراد أو من ينوب عنه أصولاً بتسجيل البيان الجمركي، بحيث يتم الكشف من قبل لجنة الحرم الجمركي المختصة على السيارة مرة أخرى للتحقق من مطابقتها للمعلومات الواردة سابقا، وبناء عليه يتم تسديد ما يتوجب عليه من رسوم جمركية وغيرها من الرسوم المتوجبة لوضعها في الاستهلاك المحلي، واستنادا إلى الشهادة الجمركية الممنوحة باسم المؤسسة العامة للتجارة الخارجية ولحساب صاحب السيارة وبعد تسديده العمولة المستحقة للمؤسسة أصولاً يتوجب على أصحاب هذه السيارات مراجعة مديريات النقل لاستكمال إجراءات التسجيل أصولا.

ويتم تسدد قيم السيارات المسموح باستيرادها وفق الأنظمة العمولة لدى مصرف سورية المركزي، وتستوفى الرسوم الجمركية وكل الرسوم الأخرى المترتبة على سيارات الركوب الصغيرة السياحية المصفحة، وفق رسم جمركي بمعدل ٧٠٪ للسيارات بالإضافة إلى كافة الرسوم الأخرى المستحقة لكل الجهات، بصرف النظر عن سعة محركها، ورسم جمركي ٧٠٪ من قيمة السيارات المستعملة المدخلة بصورة غير نظامية أو بموجب بيانات إدخال مؤقت، بالإضافة إلى كافة الرسوم الأخرى المستحقة لكل الجهات وذلك بصرف النظر عن سعة محركها على أن لا تقل هذه الرسوم عن ٥٠ مليون ليرة سورية، على أن يتم واعفاؤهم من المسؤولية الجزائية والمدنية المترتبة على ادخل السيارات بصورة غير نظامية.

ويفرض أيضاً على السيارات المشمولة بأحكام القرار رسم مقداره ٥٠٠ ألف مهما كانت سعة محركاتها، كما تقرض غرامة مقدارها ١٠٠ ألف دولار لمصلحة الخزينة العامة دون أي إضافات على كل سيارة ركوب صغيرة سياحية مسجلة لدى مديريات النقل وجرى تصفيحها لاحقاً على أن تستوفى الغرامة بالليرات السورية وفق نشرة أسعار الصرف الخاصة بالجمارك العامة الصادرة عن مصرف سورية المركزي، مع الإشارة إلى أن تحديد قيم السيارات المشمولة بالقرار يتم وفقاً للمبادئ المعمول بها لدى مديرية الجمارك العامة.

> مصادر مسؤولة في النقل لـ«الوطن»: رسومها الجمركية لا تقل عن ٥٠ مليون ليرة.. وتكلفتها تتراوح بين ٧٥ و١٥٠ ألف دولار في الخارج

٣١٠٠ فرصة عمل جديدة في التربية

الوطن

اطلع الدكتور هزوان الوز وزير التربية أمس على سير الامتحان التحريري للمسابقة التي تجريها وزارة التربية لتعيين عدد من المواطنين لديها من الفئة الأولى من حملة شهادة الإجازة في التربية (اختصاص معلم صف في مديريات التربية بالمحافظات: حلب وريفها- الحسكة- دير الزور- الرقة- ريف دمشق حماة وذلك في بعض المراكز المعتمدة في محافظتي دمشق وريف دمشق.

والتقى وزير التربية خلال جولته بعض المتقدمين، واستمع منهم إلى ملاحظاتهم حول أسئلة الامتحان، ومستواها، ومدى تنوعها لمواد الاختصاص والثقافة العامة واللغة العربية والقانون الأساسي للعاملين في الدولة.

وأوضح الدكتور هزوان الوز وزير التربية في تصريح للإعلاميين أن المسابقة الحالية تشتمل إلى جانب هذا الامتحان التحريري المؤتمت الذي يجري بأسئلة موحدة في المحافظات المعتمدة، مقابلة شفوية، ومعامل تثقيل بحيث يكون مجموع درجاتها الإجمالية ١٠٠ علامة، تتوزع ٧٠ درجة للامتحان التحريري، ويشترط للنجاح حصول المتقدم على مجموع درجات لا يقل عن ٥٠ درجة منها، وحدد للمقابلة الشفوية ١٥ درجة يتم التركيز فيها على مدى أهلية المتقدم للوظيفة المعلن عنها ولياقته، على حين خصص لمعامل التثقيل ١٥ درجة.

وأضاف وزير التربية أنه تم تخصيص ٣١٠٠ فرصة عمل للمتقدمين من المحافظات المذكورة منها ٥٠٪ لذوي الشهداء وذوي المصابين بحالة العجز التام، وفي حال عدم توفر هذه النسبة يتم ملء الشواغر الفائضة من غير ذوي الشهداء ولكل محافظة على حدة.

لا خطوط حمراء لارتفاعها.. فوضى أسعار تطول الأدوية في درعا

نقيب صيادلة درعا لـ«الوطن»: لم تصل إلى النقابة أي تعليمات جديدة بخصوص رفع الأسعار

درعا- الوطن

تداول الشارع الحوراني بامتعاض شديد المعلومات التي تتحدث عن ارتفاع أسعار الدواء بنسب متفاوتة، وصل بعضها إلى نسب عالية جداً، لا يمكن تحمله من المرضى وخاصة في ظل الوضع المعيشي الصعب حالياً، وقد أشار بعضهم إلى أن صيدليات المحافظة تشهد حالياً فوضى عارمة وتخبطاً في عملية التسعير.

إضافة إلى أن بعض الصيدليات أغلق لكي لا يبيع بانتظار وضوح الارتفاعات جميعها طمعاً بالفارق الكبير الذي يشكل بمجموعة غلة ربح مجزية خاصة في الصيدليات التي لديها مخزون جيد من الدواء، مع وجود بعض الصيدليات التي أغلقت لتلافي الاصطدام مع المواطنين الذين يحتجون على الارتفاعات وخاصة أنهم سمعوا منذ فترة قريبة من مصادر في وزارة الصحة عدم وجود ارتفاع على سعر الدواء حالياً، إضافة، إلى أنهم لم يسمعوا أو يشاهدوا أي إعلان رسمي بوسائل الإعلام عن الارتفاع كما حصل في المرات السابقة، آملين من وزارة الصحة توضيح خلفيات ما يحدث وعدم تمرير الموضوع من تحت الطاولة كي لا يشعر المواطن بالغبن والاستغفال في أهم شأن حياتي يخصه ألا وهو العلاج.

وفي محاولة للبحث في خلفيات موضوع ارتفاع أسعار الدواء من جهة معنية وبعد مراجعة دائرة الرقابة الدوائية في مديرية صحة درعا، بيّنت مصادر خاصة لـ«الوطن» أنه لم يردها أي شيء رسمي بهذا الخصوص حتى الآن وهي سمعت بالأمر كما سمع به المواطن.

بدوره بين رئيس فرع نقابة الصيادلة بدرعا الدكتور عبد الرحيم كيوان أنه لم تصل النقابة أي تعليمات جديدة بخصوص رفع الأسعار، موضحاً أن النقابة ضد رفع سعر أي دواء، كما تم التوجه إلى بعض مستودعات الأدوية فأبرز أحدها لنا وهو مندوب لإحدى الشركات الدوائية قائمة بأسعار جديدة لبعض الأدوية تم تزويده بها من تلك الشركة التي طلبت منه الالتزام بها على أن تصله لوائح أخرى تباعاً بأسعار أدوية أخرى، مع الإشارة إلى أن تلك القائمة ليس لها أي رقم أو تاريخ، وبالمصادفة حضر أحد الزبائن للمستودع وسمع الحديث فأبرز على سبيل المثال كتاباً مسحوباً عن الإنترنت صادراً عن وزارة الصحة برقم وتاريخ وممهوراً بتوقيع معاون وزير الصحة ينص على أنه وبناء على محضر تعديل الأسعار رقم ٥ تم تعديل سعر مستحضرات تضمنها الكتاب، وهذا أنموذج عن المرجعية التي بات يعتمدها المستودع أو الصيدلية في وضع تسعيرات جديدة للدواء.

ويبقى الجميع متأملين من وزارة الصحة أن تعلن بشكل رسمي وعبر وسائل الإعلام عن ماهية الارتفاعات ونسبها ومسوغاتها المقنعة للمواطن الفقير بدلاً من أن يبقى الموضوع رهناً للفوضى والتخبط والمزاجية التي يدفع ثمنها المريض «المعثر» في ظل ضعف دخله نتيجة الحرب الإرهابية على سورية.

نقص المال يؤثر في الصرف الصحي في السويداء!

السويداء- عبير صيموعة

رغم صدور المرسوم القاضي بإحداث شركة للصرف الصحي في المحافظات ونقل كافة شعب الصرف الصحي التابعة للوحدات الإدارية بما فيها آليات العمل إلى ملاك شركة الصرف الصحي لتخفيف أعباء تنفيذ مشاريعها خاصة مع تدني الواردات المالية إلى تلك الوحدات إلا أنه وحتى الآن لم يتم نقل هذه الشعب علما أن وزير الإدارة المحلية وفي زيارته السابقة إلى السويداء صرح أمام المجتمعين جميعاً بضرورة تنفيذ هذا المرسوم مؤكداً على التحضير لمذكرة تفاهم بين وزارة الإدارة المحلية والموارد المائية خلال أيام إلا أن الأيام التي وعد بها أصبحت شهورا ولهذا التاريخ على ما يبدو بقي أحداث الشركة حبراً على ورق، وما زالت مجالس المدن تقوم على تنفيذ جميع شبكات وخطوط الصرف الصحي ضمن وارداتها المتاحة.

وفي هذا الإطار أكد رئيس مجلس مدينة السويداء المهندس وائل جربوع أن المجلس يقوم على تنفيذ جميع خطوط الصرف الصحي في المدينة إضافة إلى أعمال الصيانة والإصلاح لجميع الخطوط والتي تحتاج إلى مبالغ طائلة لا يستطيع المجلس تحملها ضمن موازنته ما يدفعه إلى طلب الإعانات الدائمة لتغطية جميع الاحتياجات، على حين لو جرى تفعيل شركة الصرف الصحي في المحافظات لكانت الاعتمادات المالية للوحدات الإدارية قد تم توظيفها في قطاع الخدمات.

وبين جربوع أن مدينة السويداء تعاني بشكل عام من تقادم في شبكة الصرف الصحي القائمة وضيق في أقطار الأنابيب التي تصل الأبنية فيها بخطوط التصريف الرئيسية إضافة لافتقاد المدينة إلى محطة تكرير لنواتج الصرف والتي تصب في موقع الاصلحة غرب المدينة ورغم ضعف الإمكانات المتاحة استطاع مجلس المدينة القيام بتوسيع لشبكة الصرف وتخديم أكثر من ٦٣٪ من سكان المدينة بما فيها مناطق المخالفات السكنية لافتا إلى أنه تم مد خطوط صرف صحي في مواقع مختلفة بالتعاون بين مجلس المدينة ومنظمة الأمم المتحدة (اليونيسف) بتكلفة وصلت إلى ٢٠٠ مليون ليرة.

بدوره أشار رئيس مجلس مدينة شهبا عماد الطويل إلى أن عدم توفر الاعتماد المالي أبقى المجلس بعجز عن تخديم المدينة بالصرف الصحي خاصة وان المدينة تشهد حركة عمرانية كبيرة وهذا بحاجة إلى بنى تحتية.

ولفت الطويل إلى ضرورة تفعيل شركة الصرف الصحي في المحافظة لكي يتم تنفيذ جميع مشاريع الصرف على ساحة المحافظة خاصة وان الوحدات الإدارية تعتمد في تنفيذ تلك المشاريع إما على العقود المركزية من الوزارة المعنية أو عن طريق المساعدات المالية مشيراً إلى أن تنفيذ مشروع الصرف الصحي في الحي الجنوبي في شهبا ينتظر وعود وزارة الموارد المائية برصد مبلغ مالي للمشروع هذا العام والذي في حال تنفيذه سيجنب الأهالي التلوث المحيق بهم جراء مستنقعات المياه الآسنة.